



اقترح بقانون قدمه بمشاركة الهاشم والعتيبي وعبدالله

الطببائي: تغليظ عقوبات تجار الإقامات بتحويل الاتهام من جنحة إلى جناية بصفة الاستعجال لتعديل التركيبة السكانية

أعلن النائب عمر الطببائي عن تقديمه مع عدد من النواب باقتراح بقانون بصفة الاستعجال لتغليظ عقوبات على من يثبت قيامه بالاتجار في الإقامات والكويبت وتحويل الاتهام من جنحة إلى جناية. وأوضح في تصريح صحافي في مجلس الأمة أن النواب المشاركين في الاقتراح هم كل من صفاء الهاشم وخالد العتيبي ود. خليل عبدالله. وتمنى الطببائي من مكتب المجلس أن يحيل الاقتراح بقانون بصفة

الشعبية في هذا الشأن، لافتا إلى أن المشكلة الحقيقية ليست في المقيم الذي أتى إلى الكويت بعقد، وإنما المشكلة فيمن أتى بهذا الوافد ويأخذ منه الأموال في كل سنة وتلاعب عليه وتركه في الشارع. وذكر الطببائي أن معالجة التركيبة السكانية لها أهميتها من الناحية الأمنية كما تؤثر على المستوى الغذائي والقانونية على نطاق الدولة وتتسبب ضغطا على جهود المتواجدين في الصفوف الأمامية لمكافحة الفيروس. وقال الطببائي «نحن في دولة إنسانية ولا نقوم ببرد أحد لكننا رأينا المفاهيم الإنسانية سقطت في كثير من الدول التي قامت بمعالجة مواطنيها فقط. ونحن لا نريد الذهاب في هذا الاتجاه كون أن الدستور كفل معالجة كل من على هذه الأرض».



د. خليل عبدالله



خالد العتيبي



صفاء الهاشم



عمر الطببائي

مع عدد من النواب لتغليظ العقوبات على من يتاجر بالبشر وتحويلها من جنحة إلى جناية. وأكد الطببائي أن ما يحصل الآن فرصة لمعالجة التركيبة السكانية، مشيرا إلى أن هذه المعالجة لن تأتي

وأشار إلى ردة الفعل

معاينة مجرمي تجار البشر».

وقال «تقدمت باقتراح بقانون بصفة الاستعجال

الاستعجال إلى اللجان المختصة ثم يناقش ويتم التصويت عليه بالداومتين في الجلسة المقبلة. وقال الطببائي إن الوقت قد حان لمجلس الوزراء بقيادةه الجديدة أن يحل هذه الأزمة، مؤكدا أن دور النواب كمشرعين هو المساهمة في دعم التوجهات الإصلاحية. وبين الطببائي أن «هناك حملة اليوم من الشعب الكويتي تبنتها إحدى الصحف المحلية في (هاشتاغ) بمعاقبة تجار الإقامات تحت عنوان

الدلال: تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إعداد أبحاث تتعلق بـ«كورونا»

تقدم النائب محمد الدلال باقتراح برغبة قال في مقدمته إن دول العالم أجمع ومنها الكويت تعاني من آثار وتبعات انتشار وباء فيروس كورونا، ومن أبرز الأضرار والتبعات تلك المتعلقة بالحقوق والواجبات والقانونية على نطاق الدولة والقطاع الخاص والأفراد في ظل اعتبار عدد كبير من فقهاء القانون دوليا أن الوفاء بصورته القائمة بعد صورة من صور «القوة القاهرة» ولهذا المبدأ آثاره الكبيرة التي تتطلب دراستها والتوقف عندها والاستعداد للمستقبل من أصحاب الاختصاص، ومن جانب آخر هناك آثار وتبعات أخرى لا تقل أهمية عن الجانب القانوني وهي الآثار والتبعات النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والإدارية وهو ما يتطلب معه دراسة تلك التبعات عن طريق إعداد الدراسات والأبحاث من أصحاب الاختصاص ومن ثم نشرها حتى تعم الفائدة على الدولة والمجتمع وفئات الشعب المختلفة.



محمد الدلال

ونص الاقتراح على الآتي:

- 1 - قيام وزارة التربية والتعليم العالي من خلال جامعة الكويت والجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وبالأخص الأقسام العلمية في تلك الجامعات والمعاهد وتشجيع وتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس خاصة في ظل تعطيل الأعمال حاليا والقيام بإعداد دراسات وأبحاث علمية تتعلق بالتبعات الخاصة بوباء فيروس كورونا في الجوانب التالية:
- التبعات القانونية والتشريعية في مختلف مجالات القانون والقضاء.
- التبعات النفسية والاجتماعية وآثارها على المجتمع والأفراد.
- التبعات والأبعاد المالية والاقتصادية.
- التبعات والأبعاد الإدارية.
- التبعات الصحية والطبية.
- أخرى مرتبطة.

وتقوم كل عمادة وقسم علمي - كل حسب تخصصه - بتحديد القضايا المطلوب دراستها بالاتفاق مع أعضاء هيئة التدريس، وبناء عليه يتم إعداد البحث العلمي المطلوب فيما يتعلق بالآثار والتبعات الحالية للوباء أو التبعات المستقبلية.

2 - قيام مؤسسة التقدم العلمي بدعم الجهد البحثي والدراسي ونشره للمقترح أعلاه من خلال توفير ميزانية مالية لهذا الجهد.

3 - تقوم كل من وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسة التقدم العلمي بتحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس المخترطين في الجهد المقترح البحثي والدراسي من خلال تقديم مزايا وجوائز وكذلك مطلوب نشر تلك الأبحاث والدراسات في وسائل الإعلام المختلفة وتقديم نسخ منها إلى الجهات المختصة بالدولة.

والتبعات والأبعاد المالية والاقتصادية.

أخرى مرتبطة.

وتقوم كل عمادة وقسم علمي - كل حسب تخصصه - بتحديد القضايا المطلوب دراستها بالاتفاق مع أعضاء هيئة التدريس، وبناء عليه يتم إعداد البحث العلمي المطلوب فيما يتعلق بالآثار والتبعات الحالية للوباء أو التبعات المستقبلية.

2 - قيام مؤسسة التقدم العلمي بدعم الجهد البحثي والدراسي ونشره للمقترح أعلاه من خلال توفير ميزانية مالية لهذا الجهد.

3 - تقوم كل من وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسة التقدم العلمي بتحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس المخترطين في الجهد المقترح البحثي والدراسي من خلال تقديم مزايا وجوائز وكذلك مطلوب نشر تلك الأبحاث والدراسات في وسائل الإعلام المختلفة وتقديم نسخ منها إلى الجهات المختصة بالدولة.

الحربي: 30% حداً أقصى للمعلمين لاستحقاق بدل التخصص النادر

قال وزير التربية ووزير التعليم العالي د.عادل المسعود الحربي أن التخصص النادر لبديل التخصصات النادرة هم اصحاب التخصصات الدراسية لوظائف الهيئة التعليمية التي لا يتوافر بها من الكويتيين والخليجيين ما نسبته 30% فأقل من حاجة الوزارة العلمية والابنية من الذكور والإناث كل على حدة وحسب التخصص. وأضاف، في رده على سؤال للنائب د.عادل الدمخي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن هذا القرار يحدد في 10/1 من كل عام وبالاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية.



سلطان العجبان

وأشار الوزير د.الحربي إلى أن تخصص اللغة العربية المعتبر من التخصصات النادرة للمعلمين الذكور مقصور على المرحلتين المتوسطة والثانوية، أما بالنسبة للمعلمات الإناث فإن هذا التخصص ليس من بين التخصصات النادرة. وزاد:

مؤخرا، ورد للوزارة كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم «م.خ.م. 2019/25/1231»، متضمنا في 2019/8/7 مؤتمنا الإشارة إلى ان مجلس الخدمة المدنية قد وافق على زيادة النسبة المئوية لاعتبار تخصص اللغة العربية (للمعلمين الذكور بالمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية فقط) تخصصا نادرا من 30 الى 40%.

واوضح الوزير انه استنادا الى القرار الوزاري رقم 2012/278 بشأن معايير واحكام استحقاق بدل التخصص النادر والذي جاء استنادا لكتاب ديوان الخدمة المدنية الذي حدد نسبة 30% كحد اقصى للمعلمين الكويتيين ومواطني مجلس التعاون الخليجي لاستحقاق البديل، فإن الميزانية التي تم حصرها بشأن عملي اللغة العربية في المرحلة الابتدائية وقت تخصيص البديل جاءت اكثر من 30% وبالتالي لم تستحق تلك الفئة بدل التخصص النادر.

وإيجاد مخرج لمعالجته، داعيا إلى البحث عن بدائل سريعة من شأنها رد المبالغ المستقطعة أو تعويضهم في ظل تلك الظروف الحالية. وأضاف: سبق وأن نهبنا على ضرورة الإسراع في وثيرة القرارات المتعلقة بتداعيات أزمة فيروس كورونا الاقتصادية، نظرا لحساسية المرحلة التي تتطلب



خليل الصالح

وأشار إلى أن برنامج عمل الحكومة تضمن وضع الحلول لاختلال التركيبة السكانية ووضع مخططات لعلاج هذه الظاهرة والقضاء عليها. واستفسر الكندري عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية خلال الثلاث السنوات الماضية. وأضاف: ما الخطة التي اتبعتها

الكويتي، وساعد على إيجاد خلل في التركيبة السكانية بسبب كثافة غير متكافئة، مما نتج عنها العديد من الجوانب السلبية، اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، فضلا عن الضغط غير المسبوق على البنية التحتية والموارد المالية للدولة.

وأشار إلى أن برنامج عمل الحكومة تضمن وضع الحلول لاختلال التركيبة السكانية ووضع مخططات لعلاج هذه الظاهرة والقضاء عليها. واستفسر الكندري عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية خلال الثلاث السنوات الماضية. وأضاف: ما الخطة التي اتبعتها

ما خطة معالجة اختلالات التركيبة السكانية؟

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم العقيل حول أعمال فريق عمل شكلتها اللجنة العليا لدراسة التركيبة السكانية.

وأشار إلى أنه صدر القرار رقم (12) والذي نص على تشكيل فرق عمل لمعالجة التركيبة السكانية والصادر من اللجنة العليا لدراسة التركيبة السكانية وذلك عن

على مدى سنوات. يذكر أن الفرق على النحو التالي:

1- فريق عمل لتحديد سقف عدد العاملين في بعض الحرف والمهن الهامشية.

وأشار إلى أنه صدر القرار رقم (12)، مطالبا بتزويدهم بتلك النتائج وأسماء العاملين بتلك الفرق.

دليل الأطباء

د.عماد النجادة استشاري جراحة التجميل والحروق

دكتوراه في جراحة التجميل (بورد الماني) الزمالة الأسترالية لجراحة الوجه والفكين

- عمليات شد الوجه والرقبة والوجه
- تجميل الأنف والخطم والأذن
- علاج البشرة بالليزر والبروتوكول الجاهز
- تكبير وتصغير رقع وترميم الصدر وشد البطن والتخسيس والدهون
- اصلاح مضاعفات الحروق والجروح وزراعة الشعر
- إزالة الشعر والأوعية الدموية بأحدث أجهزة الليزر
- حقن عوامل النمو لشرة الوجه ونمو الشعر
- نحت الجسم بأحدث تقنية GPS

66173955 - 94499065 - 25358776/772 قسم الليزر

لإعلاناتكم في صفحة

دليل الأطباء

الاتصال

22272748 - 22272749

لإعلاناتكم في صفحة

دليل الأطباء

الاتصال

22272748 - 22272749